

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٥١٤١ لسنة ٢٠٠١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
بنظام السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بتعيين أقسام مساحية يسرى عليها
نظام الشهر على أساس إثبات المحررات فى السجل العيني بمحافظات : كفر الشيخ ،
الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا والبحيرة اعتباراً من ٢٠٠٠/١٠/٣١ ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٠٢٨ لسنة ١٩٩٩ بقبول استثمارات التسوية
المنصوص عليها فى المادة (١٩) من قانون السجل العيني فى الأقسام المساحية
بمحافظات : كفر الشيخ ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا والبحيرة
الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ
صدور القرار ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٥٧٢ لسنة ٢٠٠٠ بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني
على الأقسام المساحية بمحافظات : كفر الشيخ ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ،
المنيا ، سوهاج ، قنا والبحيرة الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩
من ٢٠٠٠/١٠/٣١ إلى ٢٠٠١/١٠/٣١ وقبول استثمارات التسوية بها لمدة شهرين
تبدأ من تاريخ صدور القرار ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٢١٣ لسنة ٢٠٠١ بقبول استثمارات التسوية
المنصوص عليها فى المادة (١٩) من قانون السجل العيني فى الأقسام المساحية
بمحافظات : كفر الشيخ ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا والبحيرة
الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ
صدور القرار ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠٠١/١٠/٢١ ؛

قرار:

(المادة الاولى)

يؤجل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام الساحية بمحافظات :
كفر الشيخ ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا والبحيرة الصادر بها
قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ من ٢٠٠١/١٠/٣١ إلى ٢٠٠٢/١٠/٣١

(المادة الثانية)

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العيني
في الأقسام الساحية بمحافظات : كفر الشيخ ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ،
سوهاج ، قنا والبحيرة الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ -
وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

(المادة الثالثة)

على رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠٠١/١٠/٢٢

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر